

نَهْرُ الْمُسِيَّدِ لِلْفَوْلِ مَدُّ الْمَلَكِ لِلْفَرْوَنِيَّةِ الْمَاهِمِيَّةِ

عِقْنَصِيَّ المَادَّة (٣١) مِنَ الدَّسْتُور
وَبِنَاءً عَلَى مَا قَرَرَهُ مَحْلِسَا الْأَعْيَانِ وَالنَّوَابِ
نَصَادِقُ عَلَى الْقَانُونِ الْآتَى وَنَامُرُ بِاصْدَارِهِ وَاضْفَافِهِ إِلَى قَوَانِينِ الدُّولَةِ

قَانُونٌ رَقْمٌ (٤٠) لِسَنَةِ ١٩٦٣

قَانُونٌ مُعَدَّلٌ لِقَانُونِ الْعَقُوبَاتِ

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ – تعدل المادة (٢٧) من القانون الأصلي باضافة الفقرة الجديدة اليها تحت رقم (٢) وترقم الفقرة السابقة برقم (١).

٢ – اذا حكم على شخص بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر يجوز للمحكمة التي اصدرت الحكم ان تحول مدة الحبس الى الغرامة على اساس نصف دينار عن كل يوم وذلك اذا اقتنتع بان الغرامة عقوبة كافية للجريمة التي ادين بها ذلك الشخص .

المادة ٣ – يلغى نص الفقرة الثالثة من المادة (٩٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنها بما يلي : –
« ولما ان تخفض كل عقوبة جنائية اخرى الى النصف » .

١٩٦٣/١١/٢٥

احْسَنْ بْنْ طَلَالٍ

رئيـس الـوزـراء

وزير العدلية

حسـين بنـ نـاصر

حسـن الكـايدـ